

10

الإنكار

كانت هوية عميلة المخابرات المركزية الأمريكية قد تسربت قبل أيام وأسابيع من استلام مناصبي الجديد سكرتيراً صحفياً للبيت الأبيض في الخامس عشر من شهر تموز، يوليو، سنة 2003. بعد سنتين على حدوث ذلك، بدأت أعرف من كان متورطاً في عملية التسريب تلك؛ وبعد انقضاء تسعة أشهر على ذلك التاريخ، اطلعت على المعلومات الصادرة عن تقويم الاستخبارات الوطنية التي تم الكشف عن سريتها - في الوقت نفسه، كانت وسائل الإعلام الإخبارية تكشف عن هذا الموضوع للعالم أجمع.

من الصعب على كل من ليس ملماً بطبيعة الحياة في واشنطن، أن يستوعب العالم المنغلق للبيت الأبيض في عهد بوش. لكن كبار مستشاري الرئيس كانوا يعتقدون أن هناك أسباباً وجيهة تستدعي إبقاء طبيعة الحملة ضد جو ويلسون طي الكتمان. فالرئيس ومن حوله كانوا متفقين على أنه من الضروري في بيئة مثل بيئة الحملة الدائمة في واشنطن، إبقاء الرئيس دائماً محصناً ضد الجانب المقيت للسياسة، أو أي سقطات محتملة ناجمة عنها. وعليه أن يبقى مترفعاً عن أي مشاجرة، وغير متورط في أي مشاحنات عدائية مكشوفة بين مستشاريه. وقد تعمد أن لا يعرف إلا أقل القليل عن التكتيكات التي يستخدمونها.

لهذا السبب، فإن السؤال الشهير الذي طرحه هوارد بيكر في حقبة ووترغيت: «ماذا كان الرئيس يعرف، وما الذي فعله حيال ذلك؟» لا يدخل في السياق المتصل بالحكم على السلوك الأخلاقي لإدارة بوش، أو في حقيقة الأمر، لأي إدارة حديثة أخرى سبقتها. فقد انتبه أفراد طاقم البيت الأبيض إلى أهمية حماية الرؤساء من معرفة ما قد يجرمهم. في ظل هذه الظروف، يمكن أن لا تكون حقيقة أن الرئيس «لم يكن يعلم» دفاعاً ذا معنى، بل مجرد حقيقة مؤسفة أخرى حول الكيفية التي تتم فيها الأمور في واشنطن.

في شهر حزيران، يونيو، سنة 2003، بدأت الحملة للنيل من مصداقية جو ويلسون المنتقد لاستخدام البيت الأبيض المخابرات لدعم فكرة شن الحرب. وكما تمت الإشارة سابقاً، كان نيكولاس كريستوف قد نشر تعليقاً في صحيفة نيويورك تايمز أشار فيه إلى مصدر لم يكشف عن هويته (تبين لاحقاً أنه جو ويلسون) يتهم فيه إدارة بوش بتجاهل الدليل الذي يضع بعض ادعاءاتها حول أسلحة الدمار الشامل العراقية محل تساؤل. كما نشر والتر بينكوس، وهو صحفي كان يعمل لمدة طويلة في صحيفة واشنطن بوست رواية لاحقة لتقصي الحقائق، قدم فيها تفاصيل تتناقض مع المقالة الأحادية الجانب عن النيجر، والتي نشرها كريستوف، في الوقت الذي استمر في التشكيك بمصداقية الإدارة حول الموضوع الأشمل المتعلق بالتقارير الاستخباراتية قبل الحرب.

في أوائل شهر حزيران، وفي الوقت الذي كان ما يزال يجري تحريات عن مضمون ما كتبه كريستوف، اتصل بينكوس بكاثي مارتن المشرفة على مكتب اتصالات نائب الرئيس. ذهبت مارتن إلى سكووتر ليبي لمناقشة ما كان بينكوس يتحسسه من معلومات. كان نائب الرئيس وليبي يُصعّدان بهدوء حملتهما لمجابهة مزاعم الموفد إلى النيجر المجهول الهوية؛ وكانت رواية بينكوس فرصة ثمينة لهما للقيام بذلك. أملى نائب الرئيس على ليبي النقاط التي عليه التحدث حولها، وهو بدوره استخدمها عندما كان يجيب على أسئلة بينكوس.

في الثاني عشر من شهر حزيران، يونيو، سنة 2003، تحت عنوان «وكالة المخابرات المركزية لا توافق على الشكوك المثارة حول البيانات بشأن العراق»، نشر بينكوس أنه بينما فندت البعثة التي أوفدها وكالة المخابرات المركزية إلى النيجر المزاعم بشأن مسألة اليورانيوم والتي استخدمها الرئيس في خطابه حول حال الاتحاد، فإن هذه المعلومات لم تصل أبداً إلى المسؤولين في البيت الأبيض. وبدلاً من ذلك، أخفقت وكالة المخابرات المركزية «في إطلاع أي جهة على ما كانت تعرفه»، ومن ثم فقد ساعدت في «إبقاء رواية اليورانيوم حية» إلى حين إلقاء البرادعي تقريره في مجلس الأمن الدولي. كتب بينكوس أن وكالة المخابرات المركزية.

«لم تذكر تفاصيل كان قد تضمنها تقرير السفير السابق، أو تكشف عن هويته بصفته مصدراً للمعلومات، وهو ما كان سيدعم مصداقية ما اكتشفه، وذلك في تقاريرها الاستخباراتية التي تتقاسمها مع منظمات حكومية أخرى. بدلاً من ذلك، لم تذكر وكالة المخابرات المركزية سوى أن المسؤولين في حكومة النيجر أنكروا أن تكون صفقة مثل هذه قد عقدت، كما ذكر أحد كبار المسؤولين في الإدارة».

ذَكَرَ «أحد كبار المسؤولين في وكالة المخابرات المركزية» لم يشأ الإفصاح عن هويته بينكوس بأن التقرير الاستخباراتي بشأن اليورانيوم «لم يكن سوى واحد من العوامل التي أدت إلى شن الحرب. كانت هناك أسباباً أخرى عديدة». لكن «أحد كبار المحللين في وكالة المخابرات المركزية» أشار إلى أن مسألة اليورانيوم برمتها من الزاوية الأشمل، «تدل على وجود مشكلات أكبر» فيما يتعلق بالاستخبارات حول برامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية في العراق، بالإضافة إلى ما نسب عن علاقته بالقاعدة. أشار هذا المحلل أنه في معرض التمهيد لشن الحرب على العراق «تم إهمال معلومات لا تتفق مع أهداف الإدارة، كما لم يتم التدقيق بشكل جدي في معلومات أخرى [تتفق] مع موقف الإدارة».

صب عمود الرأي الذي كتبه بينكوس الزيت على نار اللغظ المتزايد. حتى وهو يشير إلى أن البيت الأبيض لا يتحمل أي مسؤولية فيما يتعلق بالمزاعم بشأن النيجر، فإنه كرس الاعتقاد الذي بدأ بالانتشار أن مزاعم الإدارة حول أسلحة الدمار الشامل العراقية استندت إلى معلومات استخباراتية مزيفة، بل وأسوأ من ذلك، فقد تعمدت الإفراط في مبالغتها حول هذه المسألة من أجل تضليل الأمة التي ساقتها إلى الحرب.

في هذا الجو من اللغظ المتزايد - ومع عدم اكتشاف أي أسلحة دمار شامل في العراق - فإن مصدر المعلومات المجهول الهوية الذي أشار إليه كريستوف، وهو جويلسون، قرر الخروج إلى العلن.

في الأحد الواقع في السادس من شهر تموز، يوليو، نشر ويلسون في أحد أعمدة الرأي في صحيفة نيويورك تايمز مقالاً بعنوان: «ما الذي لم أعر عليه في إفريقيا». اتهم فيه

بشكل لا لبس فيه الإدارة في أنها استغلت المخبرات حول برنامج الأسلحة النووية في العراق لتسويغ العمل العسكري الذي قامت به وذلك عبر المبالغة أو الإفراط في توصيف هذا التهديد.

بعد إجرائه العديد من اللقاءات مع مسؤولين حكوميين حاليين وسابقين، ومع أشخاص لهم علاقة بتجارة اليورانيوم في النيجر، كتب ويلسون في صحيفة التايمز ما يلي: «لم يستغرقني الكثير من الوقت قبل أن أصل إلى الاستنتاج أن من المشكوك فيه جداً أن تكون قد تمت أي صفقة في هذا الشأن على الإطلاق». كما ذهب إلى أبعد من ذلك عندما عبر «عن الثقة المطلقة» بأن المعلومات التي «قدمها قد تم إيصالها إلى المسؤولين المعنيين في حكومتنا».

وفي معرض تساؤله عن الكيفية التي وظفت فيها «قيادتنا السياسية» هذه المعلومات قال ويلسون أنه «إذا كانت المعلومات قد تم تجاهلها لأنها لم تُرضِ بعض أصحاب الآراء المسبقة الصنع حول العراق، فإن من المنطقي القول إننا خضنا الحرب بناء على ادعاءات زائفة». في ذلك اليوم نفسه، وأثناء مقابلة مع مقدمة برنامج «واجه الصحافة» أندريا ميتشيل، أكد ويلسون أنه «مقتنع تماماً» بأن مكتب نائب الرئيس تلقى «إجابة محددة جداً» مبنية على نتائج رحلته لأن هذا هو «الإجراء العملي المعيارى» في حال إثارة مثل هذا السؤال من قبل مكتب رفيع المستوى كمكتب نائب الرئيس.

وفي معرض إبداء قناعته أن الإدارة كانت تعرف بشكل لا يقبل التأويل بأن المعلومات حول مسألة اليورانيوم كانت خاطئة، إذا كان الأمر يتعلق بالنيجر تحديداً، فإن ويلسون أشار إلى أن هذه الإدارة استخدمت هذا الموضوع بطريقة انتقائية بشكل يتماشى مع تقارير استخباراتية أخرى وذلك «لدعم قرارها» خوض الحرب، وهو القرار الذي كان قد تم اتخاذه سلفاً، وأن استخدام موضوع أسلحة الدمار الشامل لم يكن سوى ذريعة استخدمت «كغطاء» لأسباب أخرى كانت هي الدافع لغزو العراق.

حوّل أداء ويلسون بقعة الضوء باتجاه الاتهام الذي وجهه كريستوف ومنتقدون آخرون من أن إدارة بوش قد ضللت عن عمد الشعب الأمريكي. كما أثار ذلك حنق نائب الرئيس؛

وزود وسائل الإعلام الوطنية بمادة دسمة للغط، بما في ذلك شخصية براقعة تجيد فن الكلام، وجاهزة كي تلقي اتهامات تفجيرية في وجه كبار المسؤولين.

كان توقيت هجوم ويلسون سيئاً بالنسبة لإدارة بوش. فقد كان ضمن برنامج الرئيس القيام بجولة دبلوماسية مهمة إلى إفريقيا (من المفارقة أنها القارة التي انطلق منها اللغط حول مسألة اليورانيوم). أكثر من ذلك، كان النصف الأول من شهر تموز، يوليو، المرحلة الانتقالية لنقل صلاحيات آري فليشر لي كسكرتير صحفي للبيت الأبيض. ولكننا كنا نعرف جميعاً أنه ليس بمقدور الرئيس دائماً اختيار كيف ومتى يتعامل مع مثل هذه الأمور. في بعض الأحيان، تفرض عليه الأحداث التي تقع خارج سيطرته مواجهتها في أوقات غير مناسبة. وكان هذا واحد من تلك الأوقات غير المناسبة.

وحيث إن الرئيس كان سيفادر واشنطن صباح الاثنين ذاك، فلم يكن هناك من مجال إلا إلى لقاء صحفي واحد في البيت الأبيض، على شكل حوار بعيداً عن أعين الكاميرا. إلا أن مقالة ويلسون المتزامنة مع أسئلة ملحة طرحتها الصحافة صبيحة ذلك اليوم، ستدفع بالبيت الأبيض إلى الاعتراف بارتكاب خطأ جسيم - وهو شيء نادر الحدوث بالنسبة إلى أي إدارة، خصوصاً بالنسبة إلى إدارة بوش.

حاول آري فليشر خلال الدردشة مع الصحفيين بعد أن زوده مكتب نائب الرئيس بنقاط الرد، تصوير مقالة ويلسون على أنها لم تقدم ما هو جديد باستثناء الكشف عن هوية المندوب الذي أوفد إلى النيجر. كما خالف فليشر فكرة أن تشيني وآخرين في الإدارة كانوا قد أحيطوا بالمعلومات التي عاد بها ويلسون. قال فليشر: «لم يطلب مكتب نائب الرئيس منه القيام بمهمة في النيجر؛ ولم يتم إعلام مكتب نائب الرئيس عن مهمته، كما أنه لم يكن على اطلاع على مهمة السيد ويلسون» إلا بعد أن تم نشرها في وسائل الإعلام مؤخراً.

لكن فليشر فجرَ قنبلة صغيرة من غير قصد: «لقد اعترفنا منذ مدة طويلة - وهذا ليس خبراً جديداً لأننا قلناه مراراً وتكراراً - أن المعلومات التي وردت حول «الكعكة الصفراء» تبين أنها في الواقع معلومات خاطئة». ما قاله فليشر كان أبعد ما يكون عن وصفه «بمعلومات قديمة» بالنسبة لأولئك الذين يتابعون هذه القضية عن كثب.

صحيح أنه ومنذ الخطاب حول حال الاتحاد في شهر كانون الثاني، يناير، اعترفت وكالة المخابرات المركزية علناً أن التقرير الاستخباراتي حول قضية النيجر استند إلى معلومات غير صحيحة ومضللة. لكن فليشر يبدو الآن وكأنه يشير وللمرة الأولى أن كلمات الرئيس الست عشرة في خطابه حول حال الاتحاد استندت بشكل رئيس إلى وثائق النيجر. حتى تلك اللحظة، كان البيت الأبيض يصر على أن الرئيس استخدم لغة التعميم بشكل متعمد بحيث تتضمن دولاً إفريقية أخرى بالإضافة إلى النيجر.

التقط الصحفيون هذا الخيط الرفيع، وأمطروا فليشر بوابل من الأسئلة. وبعد تلقيه للعديد من أسئلة من الصحفيين وعلى رأسهم الصحفي المخضرم ديفيد سانغر من صحيفة نيويورك تايمز، انسحب فليشر بهدوء قائلاً إنه سوف يصدر بياناً يتضمن «الإجابة الدقيقة حول التصريح بإطاره العام فيما يتعلق بالخطاب» في وقت لاحق من ذلك اليوم. كان اعترافه بأن ما قاله الرئيس كان خطأ يُعتبر بحد ذاته خبراً مهماً، وكان لا بد من مناقشته من قبل كبار المستشارين، وموافقة الرئيس عليه.

جرت الكثير من المناقشات طيلة ذلك اليوم بين مستشاري الرئيس حول الاعتراف بما كان واضحاً أو إنكاره. كانت كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي من بين أكثر المتحمسين للإقرار بهذا الخطأ، وقد وافق الآخرون على وجهة نظرها. أعلن البيت الأبيض بعدها أن «هناك تقريراً آخر يشير إلى أن العراق حاول الحصول على اليورانيوم من إفريقيا؛ إلا أن هذه المعلومات غير تفصيلية وغير محددة لدرجة تجعلنا متأكدين أن محاولات مثل هذه قد تمت بالفعل». لم يكن تقويم الاستخبارات الوطنية حول أسلحة الدمار الشامل في العراق قد نزعته عنه السرية رسمياً بعد، ولم يكن قد وضع بعد قيد التداول العام (بالرغم من أنه، كما علمت لاحقاً، تم نزع صفة السرية عنه بشكل سري كي يطلع عليه نائب الرئيس). وبالرغم من أن دولتين إفريقيتين أخريين قد تم ذكرهما في تقويم الاستخبارات الوطنية على أنهما مصدران محتملان لتزويد العراق باليورانيوم، فإن التقرير الاستخباراتي المحدد والمفصل والوحيد المتعلق بالمحاولات العراقية للحصول على اليورانيوم من إفريقيا كان يشير فقط إلى النيجر، وكان واضحاً أن هذا هو المستند الرئيس الذي انبثقت منه كلمات الرئيس الست عشرة.

نُسبَ إلى «مسؤولين كبار» بعد حصولهم على إذن من الرئيس أنهم يدققون في مسألة التراجع هذه. نشر والتر بينكوس في صحيفة واشنطن بوست خبراً بعنوان «البيت الأبيض يتراجع عن مزاعمه بشأن المشتريات العراقية»، وتضمن هذا الخبر الاقتباس الآتي: «بعد أن اطلعنا على ما بنتنا نعرفه الآن، فإن الإشارة إلى محاولة العراق الحصول على اليورانيوم من إفريقيا، كان يجب أن لا تكون ضمن الخطاب الذي ألقى عن حال الاتحاد». نقلت صحيفة نيويورك تايمز أيضاً تصريحاً لمسؤول كبير قوله: «لم يكن بإمكاننا إثبات ذلك، ويمكن أن نكون في واقع الأمر على خطأ».

كان هذا هو الاعتراف العلني الأول بأنه كان على الرئيس أن لا يذكر شيئاً عن المزاعم بشأن اليورانيوم في خطابه عن حال الاتحاد، وأن المعلومات التي بنيت عليها تلك المزاعم كانت ناقصة وغير دقيقة. الجميع في البيت الأبيض كان يأمل أن يساعد هذا الاعتراف في وضع الكلمات الست عشرة وراء ظهورنا. لكن الحقيقة كانت عكس ذلك.

كان من المفترض بي كوني نائباً للسكرتير الصحفي أن أكون ضمن الطاقم الصحفي الموسع التابع للبيت الأبيض المرافق للرئيس في رحلته إلى إفريقيا على متن طائرة مستأجرة. ولكن بما أن آري كان على وشك ترك منصبه، قررت بدلاً من ذلك أن أقوم ببعض التحضيرات لوظيفتي الجديدة. وهكذا، فبينما بدأ اللفظ يزداد اتقاداً، والرئيس في طريقه إلى إفريقيا، منحت نفسي إجازة قصيرة لتصفية ذهني وللحصول على نصائح من بعض أسلافي الذين شغلوا هذا الموقع في الإدارات السابقة، وتلقي آراء من كبار المديرين في مجلس الأمن القومي حول أولوياتهم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. ونظراً إلى أن خلفيتي المهنية كانت بالأساس في مجال الاتصالات والعمل السياسي في ولاية تكساس وليس في مجال السياسة الخارجية فقد كنت أرغب في التعرف عن كثب على أكثر المناطق أهمية في الخارج، مولياً أهمية استثنائية لأكثرها سخونة.

كنت على علاقة وطيدة بكوندي رايس وبنائبها ستيفن هادلي؛ ذلك أن الاجتماعات تساعد في التأسيس لعلاقات جيدة، وكذلك لتقويتها مع العاملين في مجلس الأمن القومي الذين كنت أستطيع الاعتماد على خبراتهم وقت الحاجة.

ثبت لي أن محاولاتني لتعليم ذاتي آتت أكلها. ولكن في الوقت نفسه، كان اللفظ الناجم عن موضوع النيجر الذي وصل إلى مستوى مقلق، قد بدأ بالاتساع. ففي واشنطن، لا يكفي أبداً أن تعترف بالخطأ. فالصحافة تنتقل بعدها إلى إثارة أسئلة مرتبطة بهذا الخطأ: كيف حدث هذا الخطأ؟ من كان المسؤول عن هذا الخطأ؟ ما هي عواقب هذا الخطأ؟ لا تتوقف هذه الأسئلة حتى يشعر وحش وسائل الإعلام المتصور جوعاً بالرضا في أنه اصطاد كل الحقائق.

وحالما انتشر الخبر في أرجاء المعمورة، كان فريق طوني بلير يستشيط غضباً بشكل سري من البيت الأبيض. كانت الحكومة البريطانية - التي قدمت دعماً هائلاً لبوش في العراق - تؤكد على صحة المزاعم بشأن قضية النيجر، قائلة إن استخباراتها كانت تستند إلى معلومات لا علاقة لها بالوثائق المزورة. وهذا ما جعل من تراجع البيت الأبيض إحراجاً شديداً يمكن أن يدفع الصحافة إلى القيام بهجوم لاذع على رئيس الوزراء طوني بلير في المدى القريب.

أبقى الديمقراطيون على هذا اللفظ في حال من الغليان حيث طالبوا بفتح تحقيق في الكونغرس حول هذه المسألة. سأل كارل ليفن العضو الممثل للأقلية في لجنة القوات المسلحة كيف أصبحت المزاعم المزيفة حول اليورانيوم جزءاً من القضية التي دفعت باتجاه الحرب، كما أشار تيد كينيدي إلى أن ذلك كان «خداعاً مقصوداً». وسواءً كانت هذه الانتقادات تمثل تعبيراً عن قلق مشروع، أو أنها كانت مجرد مطية لمكاسب سياسية فإن هذه الجهود التي بذلوها لزيادة الشكوك حول البيت الأبيض كانت تمثل جزءاً طبيعياً من الحرب الحزبية المستمرة التي وعد الرئيس بوش بوضع نهاية لها. والآن، فالطريق التي اختارها الرئيس لتسويق الحرب للشعب الأمريكي، وتردده في مناقشة كيف تمت هذه المسألة برمتها بانفتاح وبصورة مباشرة، أظهرها بما لا يقبل الشك أنه لن يلتزم بالوعد الذي قطعه.

غطى اللفظ حول قضية اليورانيوم على رحلة بوش إلى إفريقيا، بما في ذلك جهوده لزيادة تمويل الإغاثة بمعدل ثلاثة أضعاف من أجل محاربة مرض نقص المناعة المكتسبة،

والملايا، وإعطاء الأفارقة الأمل عبر تشجيع التنمية. كان كل ذلك مؤشراً على ما يحمله المستقبل، ذلك أن إدارة بوش ستجد أن اللغط المستمر حول العراق سوف يلقي بظلاله على إنجازاتها كلها.



رد البيت الأبيض بهجوم معاكس ضد منتقديه في وسائل الإعلام والكونغرس على عدة جبهات. ففي معرض محاولة البيت الأبيض الدفاع عن نفسه ضد الاتهامات التي كُلت له بممارسة سوء الأمانة، والتي أطلقها عليه جو ويلسون، قاد نائب الرئيس تشيني وأركانه حملة البيت الأبيض للنيل من مصداقية جو ويلسون نفسه. فمن الزاوية الأشمل، حاول البيت الأبيض تمرير فكرة أن التقرير الاستخباراتي قد تم «طبخه» عبر إظهار أن وكالة المخابرات المركزية هي من أطلقتته وأفسحت له الطريق نحو الظهور. فمعظم المراقبين - من منتقدي الحرب والمؤيدين لها، من ديمقراطيين وجمهوريين - اتفقوا على فرضية أن صدام كان يمتلك برنامج أسلحة دمار شامل. فقط الآن، وبعد ظهور الحقائق، فإن قيام بعض كبار المنتقدين، بالنأي بأنفسهم عما كانوا يعتقدون به سابقاً، واستخدامهم اللهجة الحزبية في هجومهم، اضطرنا إلى القيام بهذا الهجوم المعاكس.

لكن هذا الموقف لم يغلق الباب أمام السؤال الذي فرض نفسه على بساط البحث: كيف، ولماذا أخفقت استخباراتنا بهذا الشكل المريع حول العراق؟ وكيف للمزاعم حول صفقة النيجر التي اتضح أن لا مصداقية لها الآن، أن تحوّل الخطاب حول حال الاتحاد إلى أكثر الخطابات المدعاة للتدقيق على مدار السنة؟

في لقاءها الصحفي مع فريق الصحفيين على متن طائرة الرئاسة المتوجهة إلى أوغندا في الحادي عشر من شهر تموز، يوليو، أمطرت كوندوليزا رايس بوابل من الأسئلة - بلغ عددها أربعين سؤالاً - حول «الكلمات الست عشرة» المشؤومة. وبينما نبهت أن البريطانيين ما زالوا متشبهين بموقفهم بشأن المزاعم حول صفقة اليورانيوم، وأن تقويم الاستخبارات الوطنية أشار إلى جهود بذلت «للحصول على الكعكة الصفراء من أكثر من دولة إفريقية»، وليس فقط من النيجر، أضافت رايس قائلة: «إن لنا معايير ذات مستوى

أعلى لتضمينه في خطابات الرئيس. فتحسن لا نسبب في أن يكون الرئيس شاهداً على نفسه. ولهذا السبب، نقوم بإرسالها من أجل تدقيقها».

سئلت رايس: هل صحيح أن وكالة المخابرات المركزية عبرت عن شكوكها حول المزاعم بشأن صفقة النيجر للبيت الأبيض قبل الخطاب حول حال الاتحاد؟ أجابت رايس: «لقد قامت الوكالة بتدقيق الخطاب من ألفه إلى يائه؛ ولوقالت الوكالة، أو مديرها، احذفوا هذا المقطع من الخطاب، فسيتم حذفه من الخطاب؛ كان هذا الجزء سيختفي من دون أي مناقشة. وما قلناه لاحقاً، هو أننا لو كنا نعرف حينها ما نعرفه الآن من أن بعضاً من وثائق صفقة النيجر مزورة بشكل واضح، ما كنا وضعنا هذه الجزئية في خطاب الرئيس». (اكتشفت رايس بعد عدة أيام على ذلك، أن مجلس الأمن القومي الذي تديره قد تحمل المسؤولية الرئيسية عن هذا الخطأ).

هل كانت رايس تحمل وكالة المخابرات المركزية وزر الخطأ المتعلق بالنيجر؟ وذلك كي تقوم بنقله بعض الصحف بعد ذلك اللقاء الصحفي - وهي محقة في ذلك. أنكرت رايس أن يكون هذا هو السبب. لكن وبعض مضي عدة ساعات على ذلك، علّق جورج تينيت، مدير وكالة المخابرات المركزية اللوم على هذا الإخفاق الاستخباراتي - بناء على طلب من البيت الأبيض. قال تينيت مظهراً ولاءه الذي سيساعد في إزاحة المسؤولية عن كاهل الرئيس ومن حوله: «أتحمل المسؤولية عن عملية الموافقة التي أعطتها الوكالة التي أديرها».

هل كان من الممكن رفع غطاء السرية عن الجزئية المتعلقة «بالكعكة الصفراء» في تقويم الاستخبارات الوطنية الصادر في شهر تشرين الأول، أكتوبر، وذلك كي يتمكن الشعب الأمريكي من أن يحكم بنفسه حول ما إذا كانت الإدارة قد بالغت بشأنه؟ أجابت رايس عن هذا السؤال، وكانت بذلك تعكس وجهة السياسة المعلنة، أن البيت الأبيض «لم يشأ محاولة الدخول في أي نوع من أنواع رفع السرية بشكل انتقائي، لكننا ننظر في ما يمكن أن يتوافر بين أيدينا». لم تكن رايس مطلعة حينها على حقيقة أن الرئيس بوش كان قد وافق على «رفع السرية بشكل انتقائي» عن أجزاء من تقويم الاستخبارات الوطنية

بشكل يمكن نائب الرئيس أو كبير مساعديه سكوتر ليبي من استخدامها لشرح موقف الإدارة إلى عدد من الصحفيين المختارين بشكل انتقائي.

لم تعجب قادة الجمهوريين في الكونغرس مشاهدة تبرير الرئيس لشن الحرب يتهاو في الوقت الذي يقترب موعد موسم الانتخابات سنة 2004. بعضهم رأى في تطمح تينيت لتحمل المسؤولية مسوغاً لكي يبنوا بأنفسهم - وبالرئيس الجمهوري - عن تحمل أي لوم بشأن ذلك. هاجم بات روبرتس، رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ تينيت بشدة، وقد وصفته صحيفة نيويورك تايمز بأنه «قلق بسبب المعالجة القذرة جداً للمسألة منذ البداية من قبل وكالة المخابرات المركزية». كما عبر روبرتس عن استيائه من «حملة التسريبات الصحفية التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية في محاولة منها للنيل من مصداقية الرئيس»؛ وهي إشارة إلى مسؤولين في وكالة المخابرات المركزية يدافعون عن أنفسهم بشأن التقارير الاستخباراتية حول أسلحة الدمار الشامل العراقية عبر تلميحهم إلى أن صانعي السياسة قد حذفوا بشكل انتقائي بعض ما جاء في التقارير الاستخباراتية بهدف جعل قضية الحرب أكثر قبولاً.

هذا الشجار كان سيجعل وكالة المخابرات المركزية التي تتمتع بحماية ذاتية تتنحى جانباً منتظرة بهدوء أخذ الثأر من البيت الأبيض. وكان من الممكن للانتخابات التي تلوح في الأفق أن تمثل بداية جيدة.

أحبت الصحافة هذا النوع من الشجار. هناك القليل من الأشياء التي يستمتع بها الصحفيون أكثر من تغطيتهم للغط الناجم عن الشجار الداخلي بين أفرقاء الإدارة، والفرصة التي يوفرها هذا الشجار للثرثرة وتصفية الحسابات ومكائد الأبواب الخفية. وخلال أيام، ستكون هناك صدمة أخرى من قبل وسائل الإعلام تساعد في زيادة كثافة التغطية أكثر فأكثر.

هذه المرة، لم يكن أعضاء «الصحافة الليبرالية» هم من فجر القنبلة، بل المعلق، والناقد، والصحفي المحافظ المعروف، الماكر، ذو الحاجبين الشبيهين بصرصارين، روبرت نوفاك. ففي الرابع عشر من شهر تموز، يوليو، سنة 2003 وفي مقالة له بعنوان:

«مهمة في النيجر»، قدم نوفاك تحقيقاً عن الكيفية التي رتبت فيها مهمة ويلسون، والاستنتاجات التي توصلت إليها. قبل نهاية المقالة بقليل، تم الكشف عن سرٍ كان من السهولة بمكان أن لا يوليه القارئ الاهتمام الكافي؛ لكن هذا السر بدأ يتدحرج ككرة الثلج باتجاه التحقيق الذي تعهدت وزارة العدل بإجرائه. كشف نوفاك أن «ويلسون لم يعمل أبداً لصالح وكالة المخابرات المركزية، بل زوجته فاليري بليم، التي تعمل بصفة عميلة للوكالة في مجال أسلحة الدمار الشامل. ذكر لي اثنان من كبار المسؤولين في الإدارة أن زوجة ويلسون هي من اقترح إفاده إلى النيجر للتحقيق في تقرير إيطالي [حول بيع الكعكة الصفراء]».

كانت الغاية من ذكر اسم زوجة ويلسون بالطبع، أن تلغى من التداول فكرة أن نائب الرئيس تشيني هو من قام بترتيب مهمة ويلسون إلى النيجر بشكل أو بآخر. كما أن حقيقة أن زوجة ويلسون متورطة، تحمل في طياتها نفضة من محاباة الأقارب، وهو ما يوحي بشعور غامض أن في المهمة ما يدعو إلى الريبة - كما لو أن ويلسون قد أوفد من قبل زوجته «في رحلة ترفيهية» وهنا أقتبس العبارة من خريشات على هامش نسخته الخاصة من العمود الذي كتبه ويلسون بخط يد نائب الرئيس تشيني نفسه، وليس أي شخص آخر.

لكن ما سبب الانفجار الذي أحدثته مقالة نوفاك لم يكن الاتهام باحتمال محاباة الأقارب؛ بل لأن اسم فاليري بليم قد ظهر للمرة الأولى في الصحافة وبجانبه عبارة «عميلة الوكالة». لقد ساهم كشف نوفاك عن موقع بليم بشكل غير مقصود في تحويل اللغط الدائر حول قضية النيجر إلى فضيحة شاملة.

يعتبر الكشف المتعمد لهوية العميلة السرية في وكالة المخابرات المركزية (وهي بليم، بالرغم من أن لفظاً حصل فيما بعد، حول هذه النقطة في الصحافة) لشخص يعمل في الصحافة مثلاً، ولا صلاحية لديه لمعرفة، بمنزلة جنحة. من الواضح أن نوفاك لم يقدر خطورة الإعلان عن هوية بليم. بعد مضي عدة أشهر على هذا الإعلان، عندما بدأت وزارة العدل التحقيق في هذا التسريب، كتب نوفاك أن الناطق باسم وكالة المخابرات

المركزية بيل هارلو طلب أن لا يستخدم اسم بليم في العمود الصحفي لنوفاك لأنه وبينما «ربما لن يطلب منها أبداً القيام بمهمة خارجية مجدداً... فإن الإفصاح عن هويتها وارتباطها بالوكالة قد يتسبب في مشكلات لها لو قررت السفر إلى الخارج». وقد أثار هذا الطلب دهشة نوفاك باعتباره حجة غير مقنعة لحجب معلومات ذات صلة عن الشعب. دافع نوفاك عن ما قام به عبر التأكيد على أن هارلو لم يشر إلى أن بليم «أو أي شخص آخر سيكون عرضة للخطر»، وأنه علم باسم بليم (وليس بهويتها السرية) من دخول اسم زوجها إلى المرجع الشهير Who's Who in America.

ولكن من أين حصل نوفاك على المعلومات حول دور بليم في وكالة المخابرات المركزية في المقام الأول؟ قد تمر سنوات قبل أن يرى الجواب النور. ففي عموده الصحفي، عزا نوفاك ذلك إلى «اثنين من كبار المسؤولين في الإدارة».

كانت تلك إشارة تردد صداها في رواية نقلها مات كوبر في مجلة تايم، ونشرت بعد ثلاثة أيام من نشرها في العمود الصحفي لنوفاك في السابع عشر من شهر تموز، يوليو، سنة 2003. كتب كوبر أن «بعض المسؤولين الحكوميين» تحدثوا لمجلة تايم عن «زوجة ويلسون، فاليري بليم»، وتساءل عن دوافع الإدارة حول نشر قصة فاليري بليم: «هل أعلنت إدارة بوش الحرب على سفير سابق قام بمهمة تقصي حقائق للتأكد من اهتمام العراق باليورانيوم الإفريقي؟ ربما». كما استشهد كوبر بجو ويلسون الذي لم يكن لديه أدنى شك حول ما تقوم به الإدارة. أكد ويلسون أن «هذه وظيفة قذرة».

سواء كان ذلك إعلان حرب، أو وظيفة قذرة، أو هجوم علاقات عامة، تتأثر أدراج الرياح، فقد اعتبرت وكالة المخابرات المركزية تسريب اسم فاليري بليم مسألة خطيرة. بعد مضي أسبوعين، وبحلول نهاية شهر تموز، يوليو، ذكرت وكالة المخابرات المركزية في رسالة لم يفصح عن مضمونها موجهة إلى القسم الجنائي في وزارة العدل «أن خرقة محتملاً للقانون الجنائي يتعلق بالإفصاح غير المسموح به عن معلومات سرية قد حصل»، كما أعلنت وزارة العدل أن مكتب الأمن التابع لها، أي الوكالة، يحقق في القضية.

وفي الوقت الذي كانت إدارة بوش تتصدى للهجمات بشأن أساليبها الهجومية (المزاعم بشأن قضية النيجر، وحقن الرأي العام بمعلومات استخباراتية قبل بداية الحرب) فإنه يتعين عليها قريباً الإجابة عن أسئلة حول أساليبها الدفاعية - تسريب هوية فاليري بليم في مسعى منها لصد هجوم زوجها على هذه الإدارة.

في خضم كل هذا - في الخامس عشر من شهر تموز، يوليو، بعد يوم فقط على نشر عمود نوفاك الصحفي - ومن دون أن يكون لدي اطلاع على التسريبات، أو أن أكون متورطاً في الجهود المبذولة للنيل من مصداقية ويلسون، تسلمت من آري فليشر منصب السكرتير الصحفي للبيت الأبيض. ولو كنت أتوقع شهر عسل في هذا المنصب، لعلمت بسرعة أن الأمر سوف يكون عكس ذلك.



في اليوم الثاني لاستلامي منصب السكرتير الصحفي، عقد المستشار الرئاسي دان بارتليت، وهوزميلي التكساسي، المسؤول عن مجمل اتصالات البيت الأبيض اجتماع تخطيط مهم للعاملين تحت إمرته. كان الهدف من ذلك الاجتماع التأكد من أن فريق الاتصالات في البيت الأبيض يركز بشكل كامل على الحاجة إلى «كسب كل دائرة إخبارية»، والتأكد من أننا نساهم في «الخطة الإستراتيجية الأشمل» خلال الجهد المبذول في حملة إعادة الانتخاب القادمة. ولقد صدر هذا التوجيه بشكل مباشر عن الاجتماع حول الإستراتيجية المعقود في البيت الأبيض الذي كان قد عقد في تلك المرحلة.

كانت اللغظ الدائر حول الكلمات الست عشرة ما يزال يلبد أجواءنا أثناء عقد هذا الاجتماع. وقد اعترفنا لتونا أن المزاعم حول قضية اليورانيوم ربما كانت باطلة، ووجدنا أنفسنا محشورين في محاولتنا الدفاع عن ما لا يمكن الدفاع عنه - وهو موقع ليس مناسباً للرئيس أو لطاقمه في البيت الأبيض الانحشار فيه.

كنا بحاجة إلى إعادة تركيز النقاش على الإطار الاستراتيجي الأعم - الصورة الكبيرة للأمن القومي الذي كان الرئيس يركز عليه من دون هوادة أثناء حملة إعادة الانتخاب، وذلك ضد خصمه السيناتور جون كيري.

حدد بارتليت في ذلك الاجتماع الخطوط العريضة للرسالة التي ستقودنا إلى الفوز: إن الواجب الأهم الذي يشغل بال الرئيس في عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول، هو حماية الشعب الأمريكي من الإرهابيين والأنظمة المارقة. الطريقة التي نضمن فيها الفوز في حربنا ضد الإرهاب هي أن نبقي في حال الهجوم، وأن نضع حداً لهذه التهديدات عبر مواجهتها. ويعتبر الشرق الأوسط الأكثر سلاماً والأكثر تحملاً والأكثر استقراراً، مفتاحاً لأمن بلدنا وأمانه. تتركز مهمتنا في إبقاء تركيزنا منصّباً على أمننا القومي، وتحديد الحرب على الإرهاب؛ هذه الحرب سوف تكون الموضوع المركزي في حملة إعادة انتخاب الرئيس.

في هذا السياق، لم تعد الحرب في العراق مسوغة وحسب، بل ضرورة. كان نظام صدام حسين يشكل تهديداً قبل الغزو، سواء كان يمتلك أسلحة دمار شامل، أم لا. نحن الآن بصدد استئصال القاعدة، وكنا نخوض حرباً شاملة ضد الإرهاب في كل من أفغانستان والعراق.

خلال الأسابيع العشرة اللاحقة، كان يتم استغلال كل فرصة مهمة في برنامج الرئيس للتركيز على هذه الرسالة. كان الجمهوريون في الكونغرس، والحلفاء في وسائل الإعلام مثل كتاب الأعمدة الصحفية المحافظين ومقدمي البرامج الحوارية الإذاعية يُضَمون إلى هذه الجهود، ويزودون بأغلفة تتضمن موضوعات الحديث التي يتوجب طرحها بهدف مساعدتهم على إيصال هذه الرسالة كلما أمكنهم ذلك. كان يتم تزويد أفراد الطاقم بموضوعات الحديث اليومية، وكانت الردود السريعة على دوائر الأخبار نفسها، وضد أي هجوم أو أي مواقف صحفية سلبية تشكل أولوية قصوى - وهو جهد قاده بارتليت أثناء حملة سنة 2000.

كانت هذه الحملة قد حزمت أمرها لجهة أخذ زمام المبادرة وشن هجوم إعلامي بغية وضع كل الخيوط في أيدينا واستثمارها لصالحنا. لكن اللغظ الدائر حول الكلمات الست عشرة يرفض أن يختفي. كيف أمكن للزعم الخاطئ حول مسألة اليورانيوم في إفريقيا أن يجد طريقه إلى خطاب الرئيس حول حال الاتحاد؟ إذا كانت وكالة المخابرات المركزية

بإمرة تينيت هي المسؤولة، ألا يجب أن يتحمل تينيت بعض المسؤولية؟ وإذا لم يتحمل المسؤولية، فمن سيتحملها إذا؟ كانت هذه الأسئلة ترد في معظم الحوارات واللقاءات الصحفية. وبمرور الأيام، أصبح من الواضح بما لا يدع مجالاً للشك أن التعامل الجدي مع هذه الأسئلة يجب أن يكون حاسماً - وكلما كان ذلك أسرع، كان أفضل.

في نهاية المطاف، أخذ كل من آندي كارد، رئيس أركان البيت الأبيض، ودان بارتليت، المستشار الرئاسي على عاتقهما معالجة هذه الأزمة - تولى آندي مهمة توجيه الجميع في البيت الأبيض لتزويده بكل ما تسعفه الذاكرة وبالوثائق المتعلقة بأصل المزاعم بشأن قضية اليورانيوم والكيفية التي تمت فيها معالجتها؛ أما دان فقد تولى مهمة تنظيم المعلومات وتهيئة عرض واضح ومباشر يظهر الكيفية التي وقع فيها هذا الخطأ الفظيع.

بالنسبة لأشخاص مكلفين بمعالجة مسألة الاتصالات لصالح منظمة معقدة مثل البيت الأبيض مثل دان ومثلي، فإن التوتر بيننا وبين «زبائننا» في وسائل الإعلام الإخبارية يشكل جزءاً رئيساً من توصيف الوظيفة التي يقوم بها كل منا. وعندما يكون المسؤولون بدءاً من الرئيس نفسه، يشعرون بالأمان في الأدوار التي يؤديونها، وملتزمين بالشفافية الكاملة، فإن هذا التوتر سيزول تلقائياً. فنحن مسموح لنا تشاطر المعلومات بشيء من الحرية، كما أننا قادرون عادة على التغلب على المقاومة لمبدأ الشفافية التي يقوم بها عادة أولئك الذين يميلون نحو الحذر الشديد، ويفضلون السرية (على الأخص، المحامون، وبعض كبار المستشارين). ولكن عندما يختار قادتنا نبذ الشفافية، وبقيمون حواجز في وجه الكشف الكامل عن الحقيقة، فإن التوتر سيزداد. وهو ما يجعل من مهمتنا شيئاً لا يطاق إلى حد كبير. الأهم من ذلك، يمكن لهذا أن يقلل في نهاية المطاف من شأن الإدارة، ومن الرئيس نفسه.

في أغلب المنظمات، بما فيها إدارة بوش، هناك أشخاص يميلون نحو الاتجاهين في مثل هذه المسائل - فهناك من يفضل الكشف عن الحقائق، وهناك من يرفض هذا المبدأ. كما يعتبر فن إدارة لعبة شد الحبال بين الجهتين المختلفتين جزءاً من الوظيفة التي نقوم

بها. وفي عالم اليوم الذي تتحرك فيه دائرة الأخبار على مدى أربع وعشرين ساعة يومياً، فإن ضغط الوقت يزيد من تعقيد هذا التحدي كثيراً.

السرعة مرغوبة دائماً عندما تدلي بمعلومات، لكن الحصول على الحقائق كلها يمكن أن يستغرق بعض الوقت. عندما تكون المعلومات ناقصة، فإن وسائل الإعلام ستملاً هذا الفراغ بلغة إنشائية حزبية مثيرة للعواطف تُوَجَّج الصراع واللفظ والسلبية، وفي أغلب الأحيان - سواء عن قصد أو من دون قصد - تجمع نحو استنتاجات تبسيطية يغلب عليه منطلق الأبيض مقابل الأسود الذي يحدد مسار القصة قبل الكشف عن الحقيقة بكاملها.

القصة وراء اللفظ الذي أثارته الكلمات الست عشرة كانت معقدة؛ ونظراً لأننا في البيت الأبيض، كنا بطيئين قليلاً في الحصول على المعلومات بشكل جماعي وتشاطرها فيما بيننا، فقد استمرت هذه القصة في الاشتعال على امتداد الأسبوع الثاني الذي مضى على استلامي منصب السكرتير الصحفي. في الثامن عشر من شهر تموز، يوليو، وبعد يومين من الاجتماع الذي عقده حول الاتصالات، قام بارتليت بتزويد الصحفيين ببعض الحقائق حول خلفية هذا اللفظ. وتزامن ذلك مع نزع غطاء السرية بشكل رسمي والإعلان عنه عبر قنوات وكالة المخابرات المركزية عن جزء من تقويم الاستخبارات الوطنية الصادر في شهر تشرين الأول، أكتوبر بما في ذلك فقرات تتعلق بمحاولات العراق الحصول على اليورانيوم من إفريقيا. إلا أن تحقيقنا الداخلي لم يكن جاهزاً في ذلك الوقت، ولذلك فإن الحقائق القليلة التي أعلن عنها دان، لم تُرَضِ وسائل الإعلام.

على امتداد الأيام اللاحقة تم الكشف عن وثائق أكثر، وبدأت القصة الكاملة حول المزاعم بشأن اليورانيوم تتوضح بالتدرج. ففي الحادي والعشرين من شهر تموز، يوليو، تم عقد اجتماع ليلى متأخر بين مجموعة مختارة من كبار المستشارين في مكتب آندي كارد لمناقشة إستراتيجية الاتصالات التي علينا إتباعها لمعالجة هذا الموضوع. وقد حضر الاجتماع كل من كارد وبارتليت وكوندي رايس ونائبها ستيف هادلي ومستشار البيت الأبيض ألبيرتو غونزاليز وسكرتيرة أركان البيت الأبيض هاربيت ميرز وأنا.

كان أحد موضوعات المناقشة تفصيلاً صغيراً تحول إلى قصة نقلها ريتشارد ستيفينسون، مراسل صحيفة نيويورك تايمز في البيت الأبيض قبل ثمانية أيام. استناداً إلى تلك القصة، تم إسقاط جزئية الزعم بأن «صدام حسين حاول شراء 550 طناً من اليورانيوم الخام من النيجر» من الخطاب الذي ألقاه الرئيس في سينسيناتي وذلك في السابع من شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 2002. وذكرت القصة أن مدير وكالة المخابرات المركزية، جورج تينيت، حذر شخصياً ستيف هادلي نائب مستشارة الأمن القومي أن هذا الزعم لا يمكن إثباته بأي دليل استخباراتي مادي. إذا كان هذا صحيحاً، فإنه يقودنا إلى السؤال الآتي: كيف لزعم اعتبر مهلهلاً تم إسقاطه من خطاب في سينسيناتي أن يتبوا موقفاً في أهم رسالة يوجهها الرئيس إلى الشعب الأمريكي، ألا وهي خطابه عن حال الاتحاد؟

كثيرون ممن ليسوا داخل الدائرة، لا يعرفون شيئاً عن ستيف هادلي، أما بالنسبة لنا، نحن العاملين معه، نعرف أنه شخص شريف. وكان سلوكه في تلك الليلة تأكيداً على تلك الحقيقة.

أكد هادلي على حصول ذلك الحديث بينه وبين تينيت. لكنه، وبعد ثلاثة أشهر، عندما كانت اللمسات الأخيرة توضع على الخطاب حول حال الاتحاد، كان قد نسي ما يتعلق بهذا الموضوع. وعندما عاد بذاكرته إلى الورا، اعترف بأنه كان عليه أن يتذكر ذلك الحديث مع تينيت وتحذيراته حول المزاعم بشأن قضية النيجر. قال ستيف: «أنا مسؤول عن حجب هذه الحقائق، وفي هذه الحال، أعترف بأنني أفسدت كل شيء. أظن أن الحل الوحيد هو أن أقدم استقالتي».

كان هادلي في غاية الانزعاج وهو يرى أن تينيت قد تم تقديمه ككبش فداء، طالما أنه كان يعرف أن الخطأ خطؤه هو، ولا أحد سواه. كانت المشاجرات والاتهامات المتبادلة داخل أروقة الإدارة بين مختلف الوكالات والهيئات من بين الأشياء القليلة التي كانت تزعج بشكل جلي مسلك هادلي الهادئ، والوقور، والمتزن. وكان طرحه لفكرة تقديم استقالته

محاولة إيثارية منه لرفع الحيف عن اسم شخص شعر بأنه تلقى كماً غير منصف من اللوم، وتحمل المسؤولية عن خطأ غير مقصود ظهرت نتائجه أمام العالم برمته.

وبينما كنت جالساً أتأمل ما قاله هادلي، فقد تم رفض عرضه الاستقالة كلياً من كل الحاضرين. كان هادلي أحد أكثر أعضاء الفريق موالاة لبوش، وأكثر المستشارين أهمية، وكان خطؤه أبعد ما يكون عن الإطار الجرمي. لكننا مع ذلك، اتفقنا على أن مقارنة قوامها المصارحة، والاستقامة، والأمانة هي في غاية الأهمية في الوقت الحاضر. وكان كل من بارتليت وهادلي الأكثر اطلاعاً وبشكل مباشر من أي عضو آخر في البيت الأبيض على عملية إعداد الخطاب والحقائق المتعلقة بهذه القضية، أفضل الحاضرين الذين يمكن لهما إطلاع العالم بأسره على ما حصل، ولماذا حصل ذلك. وبإمكان هادلي فقط توضيح هذا السجل المتعلق بتحديد مسؤولية إقحام هذه الكلمات الست عشرة في خطاب الرئيس.

في اليوم الثاني، أطلع كل من بارتليت وهادلي الصحفيين في قاعة روزفلت في البيت الأبيض على الكيفية التي سمح فيها للكلمات الست عشرة بالظهور في خطاب الرئيس حول حال الاتحاد. كان بارتليت بصفته مديراً للاتصالات في البيت الأبيض مشرفاً على عملية كتابة الخطابات. وبصفته الشخص رقم اثنين في مجلس الأمن القومي، كان هادلي المسؤول عن الموافقة على محتوى الحقائق المذكورة في الخطابات في مجال عمله. وبعد أن اعترف بأن تينيت طلب إليه سابقاً عدم تضمين المزامع حول صفقة النيجر، فقد أوضح هادلي للصحفيين المجتمعين أنه «أخفق» في تحمل مسؤولياته بشأن تدقيق الخطاب: «الحقيقة هي أنه بالإشارة إلى مذكرة وكالة المخابرات المركزية المؤرخة في يومي الخامس والسادس من شهر تشرين الأول، أكتوبر، وإلى المكالمات الهاتفية التي جرت بيني وبين تينيت، مدير وكالة المخابرات المركزية، أقر بأنه كان عليّ أن أتذكر عند حلول وقت إلقاء الخطاب حول حال الاتحاد، أن لفظاً كان يدور حول قضية اليورانيوم».

استمر اللقاء الصحفي الذي عقده بارتليت وهادلي لمدة ساعة وثلاث وعشرين دقيقة. أتصور أن ستيف اعتقد أنه كان أطول من ذلك. لكن ذلك اللقاء حقق غرضنا في وضع الكلمات الست عشرة وراء ظهورنا.

مع ذلك، لم تكن هذه سوى واحدة من المعارك التي واجهناها في البيت الأبيض. فالسؤال الأشمل حول التقارير الاستخباراتية في المرحلة التي سبقت الحرب كانت ما تزال تحوم فوق رؤوسنا. لماذا ارتكبت إدارة بوش، ومعها العديد من الخبراء الواسعي الإطلاع من كثير من دول العالم هذا الخطأ الفادح حول حقيقة وضع أسلحة الدمار الشامل لصدام حسين وبرنامج أسلحة الدمار الشامل الذي يتبناه؟ أكثر من ذلك، كان الصراع الجديد قد بدأ يتصاعد حول التسريب الواضح لهوية فاليري بليم من قبل مسؤولين في الإدارة بهدف تقويض سمعة جو ويلسون.



في السادس عشر من شهر أيلول، سبتمبر، أعلمت وكالة المخابرات المركزية وزارة العدل بأمر استكمال تحقيقاتها بشأن الإفصاح عن اسم فاليري بليم ووضعها السري، وطلبت أن يقوم مكتب التحقيقات الفيدرالي «بالمبادرة إلى إجراء تحقيق حول الموضوع». نصحت وزارة العدل وكالة المخابرات المركزية في التاسع والعشرين من شهر أيلول، سبتمبر، سنة 2003 أن يقوم قسم مكافحة التجسس فيها بدعم فكرة طلب التحقيق. وكان المضمون الواضح هو وجود أسباب وجيهة للاعتقاد أن جريمة ما، قد ارتكبت عبر تسريب اسم بليم. وكان سيتم إعلام البيت الأبيض حول قرار وزارة العدل في وقت لاحق من ذلك اليوم.

الفضيحة المصنوعة خصيصاً على قياس واشنطن اكتمل نموها. وقد تمت هذه الفضيحة على وقع حملة إعادة انتخاب الرئيس. زادت الروح الحزبية من حدة هذا اللغط، حتى عبر إطلاق تسمية على هذه القصة. فنحن في البيت الأبيض أطلقنا عليها ببساطة وصف: «التحقيق حول التسريب»، بينما أطلق عليها منتقدونا وصف «بليمغيت» في محاولة منهم لجعلها تبدو شريرة بالدرجة نفسها لأكثر الفضائح شهرة على الإطلاق. ربما كان أكثر الأسئلة حول التسريب سخونة يدور حول ما إذا كان كارل روف - وهو أكثر مستشاري بوش إثارة للجدل - متورطاً في هذه القضية.

أول سؤال تم توجيهه إليّ كان بالتحديد حول ما إذا كان روف متورطاً، وذلك في اللقاء الصحفي الذي جرى في السادس عشر من أيلول، سبتمبر سنة 2003. راسل مخيبر رئيس

تحرير صحيفة الرأي: Corporate Crime reporter، وهو أحد مساعدي رالف نادر، وأحد منتقدي البيت الأبيض الليبراليين، طرح سؤالاً محدداً. أتى هذا السؤال من حيث لا أشعر، لكن ذلك كان طبيعياً كونه أتى من مخبير، اللفظ، والذي لا يهتم عادة بالأخبار اليومية. كان يهتم بالأخبار المفخخة التي تساعده بكل بساطة في التسبب بأكبر كم من الأذى لإدارة لا ينظر إليها باحترام.

قال مخبير: «بالنسبة لموضوع نوفاك - ويلسون، قال نوفاك في وقت سابق من هذه السنة - واقتبس مما قال - إن مصادر حكومية مجهولة أبلغته أن زوجة ويلسون هي عميلة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية. الآن، من الواضح أن حرق غطاء عميل لوكالة المخابرات المركزية هو جريمة فيدرالية. يعتقد ويلسون أن الشخص الذي فعل ذلك هو كارل روف. نسب إليه قوله في كلمة ألقاها الشهر الماضي [في المنتدى العام الذي عقد في الثاني عشر من شهر آب، أغسطس، في إحدى ضواحي سياتل] «في المحصلة، من المهم جداً بالنسبة إلي التأكد فيما إذا كان باستطاعتنا رؤية كارل روف يساق مكبل اليدين إلى خارج البيت الأبيض». هل كان كارل روف هو من أخبر...»

لم أكن مستعداً لتلقي مثل هذا السؤال بمعنى أنني لم أكن قد تحدثت إلى روف حول هذا الموضوع، بعد؛ لكن السؤال صيغ بطريقة منفرجة عاطفياً عبر إشارته لروف أنه «حرق غطاء عميل لوكالة المخابرات المركزية» عن سابق تصور وتصميم، وهذه الطريقة جعلتني أقاطع مخبير بثقة: «لم أسمع هذا. هذا الكلام هو منتهى السخف». تابع مخبير متسائلاً فيما إذا كان روف قد أفصح عن اسم بليم لنوفاك؛ ومن جديد قلت: «إن هذا القول سخيف تماماً». وكان هذا هو الموقف الذي تبنيته في الوقت الذي استمرت الفضيحة بالتصاعد.

رأيت روف بعد اللقاء الصحفي في قاعة روزفلت بمدة وجيزة وتحدثت إليه بهدوء قرب الباب المؤدي إلى الرواق الفاصل بين قاعة روزفلت والمنطقة التي يتواجد فيها مكثبي. أردت التأكد أنني لم أقل ما لا يجب أن يقال. كان روف يعرف نوفاك معرفة جيدة منذ سنوات وكان يتحدث إليه بين الحين والآخر، وبالطبع كان معروفاً بأرائه السياسية

الصارمة. لكنه كان يعرف بالتأكد أن تسريب معلومات سرية تتعلق بالأمن القومي هو تجاوز لكل الخطوط.

قلت لروف: «سئلت في قاعة اللقاءات الصحفية اليوم عن التعليق الذي أدلى به جو ويلسون، والذي ذكر فيه أنه يرغب برؤيتك تقاد خارج البيت الأبيض مكبل اليدين. فقد سألتني أحد الصحفيين فيما إذا كنت أنت أحد مصادر المعلومات لنوفاك، أو أنك أنت من «حرق الغطاء» من على زوجة ويلسون. لقد قلت إن هذا في منتهى السخف. أنت لم تكن أحد مصادر المعلومات لنوفاك، أليس كذلك؟».

«بالضبط».

قلت: «أردت فقط أن أتأكد».

قال روف: «أنت محق».

كانت المرة الثانية التي أدقق فيها مع روف يوم السبت الواقع في السابع والعشرين من شهر أيلول، سبتمبر، 2003. كان مايك آلان، مراسل صحيفة واشنطن بوست في البيت الأبيض الممتلئ بالحيوية، في الثلاثينات من عمره، والذي غطى حملة الانتخابات الرئاسية سنة 2000، يعمل على جزئية تتعلق بالتحقيق في تسريب المعلومات بالاشتراك مع الصحفية المخضمة دانا بريست التي كانت تقوم بتغطية قضايا تتعلق بالاستخبارات لصالح صحيفة البوست.

استناداً إلى مايك، فقد أخبرهما أحد كبار المسؤولين أن اثنين من كبار المسؤولين في البيت الأبيض سبق لهما أن تحدثا إلى ستة من الصحفيين على الأقل حول زوجة ويلسون. لم يعرف مايك أسماء جميع المساعدين الذين زعم أنهم متورطون في فضيحة التسريب، لكنه بالاشتراك مع بريست ارتأيا أن مصدرهما لم تكن تعوزه المصادقية، ولهذا فقد قررا الاستمرار في تقصي هذه القصة.

كنت في كامب ديفيد في ذلك اليوم، حيث كان الرئيس يجتمع مع الرئيس بوتين ويعتزم عقد لقاء صحفي يلقي فيه كل منهما بياناً ثم يتلقيان عدداً محدوداً من الأسئلة من

الصحفيين المرافقين لهما. اتصل روف بمساعدتي التي أثق بها كثيراً، كلير بوكان ليبلغها أنه تلقت رسالة بالبريد الإلكتروني من مايك يسأله فيه عن القصة.

كان فحوى القصة التي نشرتها البوست واضحاً تماماً: أن البيت الأبيض كشف عن هوية بليم للنيل من مصداقية جو ويلسون، أو لمعاقبته. كانت القصة تضع تسريب هويتها على أعتاب البيت الأبيض محملة إياه مسؤولية التسريب. قبل ذلك، كانت القصة تركز فقط على «اثنين من كبار المسؤولين في الإدارة» حسب رواية نوفاك. لكن البوست تشر الآن أن اثنين من كبار المساعدين في البيت الأبيض تحديداً هما من كشف عن هويتها للعديد من الصحفيين، ملمحة بذلك إلى إمكان وجود جهد منظم من قبل البيت الأبيض لكشف الدور الذي قامت به بليم، وعلاقتها برحلة زوجها إلى النيجر.

تحدثت كلير إلى روف قبل عودتي إلى البيت الأبيض في حافلات الموظفين. وصلت إلى مكثبي بعد الواحدة من بعد الظهر بقليل، وبعد برهة وجيزة، تلقيت منها تقريراً عن ما جرى.

أعلمتني أن روف قال لها من تلقاء نفسه إن نوفاك اتصل به بشأن بليم. وهو لم يؤكد أن لبليم علاقة مع وكالة المخابرات المركزية لأنه لم يكن يعرف شيئاً عن هذا الموضوع.

أجبت بشيء من الدهشة: «كارل تحدث إلى نوفاك؟»

قالت كلير إنه فعل ذلك. أصبت بصدمة لأن روف لم يذكر لي شيئاً عن هذا الاتصال عندما تحدثنا إلى بعضنا بعضاً في المرة الأولى. ناقشت مع كلير كيف أن هذا يتفق مع ما قلته سابقاً في قاعة اللقاءات الصحفية يوم السادس عشر من شهر أيلول، سبتمبر. فقد كان ما ذكرته حينها يتطابق مع ما قاله كارل لكلير الآن: فهو لم يكن أحد مصادر نوفاك لأنه لم يكن باستطاعته تأكيد ما لم يكن يعرفه.

شعرت أنه كان على روف أن يكشف لي عن هذا الحديث مع نوفاك سابقاً؛ لذا قررت الاتصال به. كرر على مسامعي ما كان قد أخبر كلير به في وقت سابق من ذلك اليوم: «لقد قال [أي نوفاك] إنه سمع أن زوجة ويلسون عملت مع وكالة المخابرات المركزية. أجبته

بأنني لا أستطيع تأكيد هذا الخبر لأنني لم أكن أعرف». بعدها، وحيث كنت أعلم إلى أين سيتجه مسار القصة في المقال الذي سينشر في صحيفة البوست، سألت كارل سؤالاً غير قابل لللبس أو التأويل: «هل كانت لك علاقة بهذا الموضوع بأي شكل من الأشكال؟» كنت أشير بوضوح إلى مسألة تسريب هوية فاليري بليم - وهي معلومات كان يعتقد أنها سرية - إلى أي صحفي.

أجاب كارل بشكل حاسم، «كلا؛ اسمع، لم أكن أعرف شيئاً عن زوجته بالمرّة».

لم يكن هناك أي ذكر حينها لمحادثة هاتفية أجراها كارل في الحادي عشر من شهر تموز، يوليو، مع أحدث مراسلي مجلة تايم في البيت الأبيض آنذاك، واسمه مات كوبر، هذه المحادثة بقيت طي الكتمان باعتبارها «سراً استثنائياً مضاعفاً» (وهذه العبارة الذكية هي لكوبر وليست لي). لمدة سنتين إضافيتين تقريباً. حينها فقط، وعندما تم إعلان الأمر على الملأ، وأبلغت به أنا أيضاً، علمت أن روف كشف عن هوية بليم إلى كوبر أثناء تلك المحادثة.

أعطتني عبارة «كلا» غير القابلة للتأويل التي قالها لي روف التأكيد الذي كنت أحتاجه للدفاع عن زميل عضوي في فريق بوش، وزميل تكساسي عرفته منذ أكثر من عشر سنوات، كان من دون شك، هدفاً رئيساً لأكثر منتقدينا الحزبيين شراسة.

بحلول صباح يوم الاثنين الواقع في التاسع والعشرين من شهر أيلول، سبتمبر، كان جو ويلسون ضيفاً على برنامج 'صباح الخير يا أمريكا' في محطة ABC، وفيه تراجع ويلسون عن تأكيدات السابقة بأن روف كان مسؤولاً عن تسريب هوية زوجته. إلا أن ويلسون أكد أيضاً خلال تلك المقابلة أنه يعتقد أن روف «في الحد الأدنى، تغاضى عن هذا التسريب».

دققت مع روف في ذلك اليوم كي أوكد أنه لم يسرب اسم بليم، أو يتغاضى عن تسريب اسمها. أكد لي أن ذلك صحيح. وكان ذلك آخر مرة أتحدث فيها مع كارل، أو أسمع منه عن أي شيء يتعلق بموضوع التسريب.



عندما كنت أسير باتجاه المكتب البيضاوي صباح يوم التاسع والعشرين من شهر أيلول، سبتمبر، كان يمكن أن يكون كأى يوم عادي آخر في البيت الأبيض.

كما كنت أفعل غالباً، قابلت الرئيس في الصباح قبل اللقاء مع الصحفيين في ذلك اليوم. كانت مقابلي للرئيس مناسبة لأطلع على أفكاره حول الكيفية التي سأرد بها على واحد من الموضوعات المحددة، ولأتأكد من أنني أطلعه بشكل كامل على ما يدور في خلد الصحفيين، أو فقط لأتأكد من أن أسلوبى حيال معالجة أي موضوع يتوافق مع رؤيته. كانت الفرصة سانحة للقاء به في المكتب البيضاوي بعد الساعة السابعة صباحاً بقليل، وقبل الاجتماع اليومي مع كبار المسؤولين الساعة السابعة والنصف. في الأوقات الأخرى عادة ما كانت هذه اللقاءات تتم بعد أن يكون قد استمع إلى العرض من المخبرات ومكتب التحقيقات الفيدرالي، أو عندما يكون في طريقه إلى خارج المكتب البيضاوي متوجهاً إلى غرفة المؤتمرات من أجل القيام بمكالمة خاصة، أو من أجل اجتماع مع مجلس الأمن القومي.

لكن هذا اليوم ليس كبقية الأيام في البيت الأبيض. فقد كانت سحابة الفضيحة الداكنة ترمي بظلالها علينا في صباح هذا اليوم المتأخر من شهر أيلول.

ألقيت التحية وأنا ألج إلى المكتب البيضاوي، متخطياً الأرائك عبر الختم الرئاسي الأزرق في وسط السجادة ذات اللون البيج الفاتح: «صباح الخير سيدي الرئيس». كان مكتبه متوضعاً أمام ثلاث نوافذ طولية تتدلى منها ستائر من الجوخ الطويل الذهبي اللون يمكن لها أن تحجب طلقات الرصاص إلا أنها لا تحجب نور الشمس الذي يملأ المكتب. كان المكتب الأنيق مصنوعاً من أخشاب انتزعت من السفينة البريطانية HMS Resolute وهي سفينة استكشافية للأبحاث في المناطق القطبية انتشلها يوماً أحد صيادي الحيتان الأمريكيان. وقد استخدم هذا المكتب كل قادة الجيش تقريباً لأن البريطانيين، وكلفتة تقدير من قبلهم، قدموه للرئيس روزرفورد هيس. كان أندي كارد يقف إلى يسار الرئيس.

قال الرئيس بأسلوب لطيف: «مرحباً يا سكوت. ماذا في جعبة الصحافة هذا اليوم؟».

قلت، وأنا أعرف أن سؤاله كان شكلياً كونه مثلنا جميعاً يعرف جيداً أن ما سأقوله هو موضوع الساعة: «التقارير الصادرة حول التحقيق الذي قامت به وزارة العدل بشأن تسريب اسم فاليري بليم . أريد التحدث إليك بشأن هذا الموضوع قبل الاشتباك مع الصحفيين».

قال الرئيس بتلقائية: «ليس كارل من فعلها»، وكان يعني بهذا كبير مستشاريه، وكبير مخططيته الاستراتيجيين كارل روف. كلمة «فعلها» كانت تعني بوضوح الكشف عن هوية بليم للصحفيين. كان ما يزال يمسك بذراعي الكرسي الذي يجلس عليه وظهره إلى الوراء خلف مكتبه. كان يبدو في مزاج جيد.

بدأت القول، وأنا غير مدرك أن الرئيس ما زال لديه ما يريد قوله: «أعرف...».

تابع الرئيس قائلاً: «أخبرني انه لم يفعلها»، قاطعاً عليّ جمليتي من منتصفها.

كان قد مضى شهران على نشر نوافك لمقالته معلناً عن اسم بليم، ومستشهداً «بأثنين من كبار المسؤولين» كمصدر للتسريب. كان روف قد أنكر لتوه أمامي أن يكون هو من قام بعملية تسريب هوية بليم، وعلمت الآن أنه أبلغ الرئيس أنه غير متورط في ذلك.

حدق الرئيس بعد ذلك في أندي الذي رفع ذراعيه فوق مستوى خصره وكان يشير إلى الرئيس وهو يخفضهما نحو الأسفل أن يهدأ ويتوقف عن الكلام بشأن ما سيصبح بسرعة موضوعاً حساساً.

قال الرئيس وهو ينظر إلى أندي بشيء من الضيق في صوته: «ما الأمر؟ هذا ما أخبرني به كارل».

قال أندي: «أعلم ذلك؛ لكن ينبغي أن لا تتحدث إلى أي شخص حول هذا الموضوع، ولا حتى معي». كان أندي دائماً في غاية الحذر. في ذلك الصباح نشرت صحيفة واشنطن بوست خبراً مفاده أن وزارة العدل فتحت تحقيقاً جنائياً بشأن الكشف عن هوية بليم.

شعر أندي أن أول، وأهم مسؤولياته بصفته رئيساً لأركان البيت الأبيض، حماية الرئيس، ووقته، وسمعته، وإرثه. لقد خدم في إدارتين قبل هذه الإدارة، وكان يعرف كيف

يمكن للفضائح أن تحطم أصحابها في واشنطن. كان أندي يرى أن حماية الرئيس تتطلب أحياناً الوقوف بينه وبين كبار المساعدين الآخرين بمن فيهم كبير الناطقين باسمه.

لكن الرئيس وأنا، كانت تربطنا علاقة فريدة من نوعها بدأت في الولاية التي نشأنا فيها وهي موطننا، تكساس. لذا، لم يأبه الرئيس بالجهد الذكي الذي حاول أندي أن يبذله كي يمنعه من أن يتحدث معي حول ما قاله كارل. ظهرت على وجهه بعض أمارات الضيق الإضافية في الوقت الذي تتمم بعبارة: «لا بأس؛ أياً يكن الأمر»، وهو ينظر إلى الأمام بعيداً عني وعن أندي. كان هذا التعبير يظهر على وجه الرئيس من حين إلى آخر عندما كان أحد أركان البيت الأبيض يحاول أن يملي عليه ما يجب عليه أن يفعله أو لا يفعله.

تابعت قائلاً، وأنا أنظر باتجاه الرئيس: «تحدثت إلى كارل أيضاً. قال لي الشيء نفسه».

سأل الرئيس: «هل تظن الصحافة أنه هو من فعلها؟»

أجبت: «سبق وأن أخبرت الصحافة أنه ليس هو من فعلها. لكنني متأكد أنهم سيسألونني عن الموضوع ذاته اليوم». ذكرت له القصة التي نشرتها صحيفة واشنطن بوست يوم الأحد، والتي أشارت فيها إلى أن اثنين من كبار المسؤولين في البيت الأبيض اتصلا على الأقل بستة من الصحفيين في واشنطن بغية الكشف عن هوية بليم وموقعها الحالي في وكالة المخابرات المركزية.

لم أشأ التطرق أكثر إلى حديث الرئيس مع كارل، وكان يعود ذلك جزئياً إلى القلق الذي كان ظاهراً حينها على أندي. لكنني افترضت عبر تعليقاته أنه سأل كارل سابقاً في ذلك الصباح فيما إذا كان واحداً من هذين المصدرين أم لا. كان الموضوع ما يزال طرياً في ذهنه، وشعرت بالثقة في دفاعي عن كارل طالما أن الرئيس نفسه قد تلقى تلميحات منه. وكان انطباعي حينها أن أندي كان على اطلاع كامل بما قاله كارل للرئيس.

حينها، نظرت إلى أندي وسألت: «هل تعلم عن أي شيء آخر يتعلق بالتحقيق؟»

أجاب أندي أنه لم يسمع بأي جديد حول الموضوع؛ وعلى حد علمه، نحن بانتظار سماع شيء من قبل وزارة العدل.

كانت تلك المناقشة في المكتب البيضاوي في ذلك الصباح - وهو اليوم الذي كنا سنُخطِرُ فيه بأن تحقيقاً بالفعل سيتم لاحقاً - لحظة كان سيتذكرها أندي وهو يدلي بشهادته أمام المدعين العامين، وكنت سأذكرها أنا، تحت القسم، أمام هيئة كبار المحلفين الفيدراليين. حولت المناقشة بعدها باتجاه المقاربة التي كنت أخطط للقيام بها في حوار مع فريق الصحفيين المتجمعين في البيت الأبيض في وقت لاحق من ذلك الصباح، وفي اللقاء الصحفي بعد ظهر اليوم نفسه. فقد كان الرد الرئيس للبيت الأبيض على هذا الهياج الإعلامي المتكاثر في الجو سيكون مني. كان الرئيس مرتبطاً بمناسبتين عامتين ضمن برنامج البيت الأبيض في ذلك اليوم، لكنه لم يكن في نيته تلقي أسئلة من الصحفيين حول أي من هاتين المناسبتين. فلم يكن أحد من أركان البيت الأبيض يرى أي فائدة يمكن جنيها لوقام بذلك، طالما أن الصحفيين سيركزون بشكل كامل على التحقيق في قضية التسريب.

قلت للرئيس: «أنوي القول إنك تعتقد أن أي تسريب لمعلومات سرية يجب أن يدقق فيه ويتابع إلى أقصى مدى ممكن، وأن وزارة العدل هي الجهة المناسبة لتقصي هذا الأمر. لا أخطط يا سيادة الرئيس الذهاب أبعد من ذلك».

أجاب الرئيس: «نعم، أظن أن هذا صحيح. اعتقد أنها مسألة خطيرة، وأمل أن يكتشفوا الشخص الذي فعلها».

وتوجهت نحو أندي قائلاً: «يا أندي، أنوي كذلك أن أقول إنه لم يرق إلى مسامعنا شيء يشير إلى تورط البيت الأبيض خارج ما قرأناه عن هذا الموضوع في الصحف، هل توافقني الرأي؟»

أجاب أندي: «لا أعرف شيئاً». وأضاف: «آخر مرة سمعت آل فيها، أكد لي أنه لم يسمع بالأمر أيضاً». كان يشير هنا إلى آل غونزاليز، مستشار البيت الأبيض، وأحد أنصار بوش القدامى من تكساس. كنا جميعاً نتحدث بلسان واحد.

تفوه الرئيس ببضع كلمات تشجيع بينما كنت أتوجه إلى خارج المكتب. كنت أعلم أن اللقاء مع الصحفيين سيكون عاصفاً. كانت هذه أول فضيحة كبرى تعصف بالبيت الأبيض

في عهد بوش، وكان جمع الصحفيين يستعد للهجوم. كان الرئيس يتحضر للبدء في حملة إعادة انتخابه في السنة اللاحقة، ورأى الديمقراطيون الفرصة سانحة كي يحشرونا في موقف دفاعي، ويكيلوا ضربة موجعة لفرص الرئيس في إعادة انتخابه. كنت في قلب هذه العاصفة التي يتزايد أوارها - وكنت خط الدفاع الأول عن البيت الأبيض.

بعد مضي شهرين على تبوئي منصب السكرتير الصحفي في البيت الأبيض، كنت على وشك الولوج إلى أول امتحان لي في قاعة اللقاءات الصحفية. كان الكثير من التوتر التقليدي يجري بين الصحافة والسكرتير الصحفي اليوم. نصف الوقت الذي يمر أثناء اللقاء اليومي مع الصحفيين المتواجدين في البيت الأبيض ينقضي وهم يحاولون إيجاد ثغرة ولو صغيرة في ما يقوله السكرتير الصحفي وذلك كي يسجلوا عليه أي خطأ أو تناقض يمكن أن يقع فيه - وهي لحظة «أمسكتُ بك متلبساً». إن هذا طقس لا بد أن يمر به أي سكرتير صحفي، وهو أسلوب يحاول عبره الصحفيون إحداث ثقب في الجدار عندما يزودون بمعلومات منتقاة بعناية تتلى عليهم على الملأ.

كان لدي تصور جيد عما سوف أواجهه، وهو ما وفر لي فرصة تهيئة نفسي للقاء العديد من زملائي في البيت الأبيض سوف يراقبون عن كثب أدائي في اللقاء الصحفي هذا اليوم، وسيكون أحد أسباب ذلك التحقق من كيفية أدائي لهذه المهمة تحت الضغط.

كان هناك نحو خمسة وثمانين سؤالاً خلال الحوارات غير الرسمية مع الصحفيين صباح ذلك اليوم بعيداً عن عدسة الكاميرا؛ سبعون من هذه الأسئلة تمحورت حول التحقيق بشأن قضية التسريب. تحدث الصحفيون، الواحد منهم تلو الآخر وهم يطلقون سهام أسئلتهم، ولم يكن ذلك يثير في أي إحساس بالضيق. أردت أن أتأكد من أنني أشعر بالراحة وأنا أتلقى أسئلة محددة سوف تطرح علي من قبل الصحافة بما في ذلك ما ستطرحه خلال اللقاء الصحفي بعد الظهر. تركت عن قصد مني لهذه الحوارات أن تأخذ وقتاً أطول بمعدل خمس عشرة دقيقة من المعتاد. وقد أكدت هذه الحوارات على ما كنت أعرفه: سوف يكون هناك هياج مجنون في قاعة اللقاءات الصحفية يتمحور بشكل كلي تقريباً حول تسريب هوية فاليري بليم.

منذ أن استشهد نوافك «بائنين من كبار المسؤولين في الإدارة» نشرنا معلومات عن هوية بليم، افترضت وسائل الإعلام أن مسؤولي البيت الأبيض هم المسؤولون عن هذا التسريب.

كان كارل روف الذي يعتبره منتقدو البيت الأبيض مانعة الصواعق، والعقل المدبر الميكيفيللي النزعة للرئيس، هو المشتبه به ضمن التخمينات في طاحونة الشائعات في واشنطن. تم استحضار اسمه مراراً من قبل الصحفيين خلال الحوارات التي حصلت في ذلك اليوم، واللقاء الصحفي الذي حصل فيما بعد. وفي كل مرة، كنت أرفض فكرة أن يكون متورطاً في ما جرى.

ينتهي اللقاء الصحفي عادة عندما يقول المراسل السلبي الجالس في الصف الأول سواء من وكالة رويترز أو الأسوشيتدبرس، أيهما يكون قد غطى ما يجري في البيت الأبيض مدة أطول: «شكراً». ولذا، فإن مدة اللقاء الصحفي يمكن أن تتراوح بين عشرين دقيقة كحد أدنى، ومعدل وسطي يتراوح بين ثلاثين وخمس وثلاثين دقيقة، ويمكن أن يصل إلى ما بين خمس وأربعين دقيقة، وخمس وخمسين دقيقة كحد أقصى. وكان اللقاء اليوم قد أخذ مداه الزمني الأقصى. في أغلب الأيام، يشير سجل اللقاءات الرسمي في البيت الأبيض، والذي يوضع في متناول الأيدي بعد ظهر كل يوم إلى طرح نحو عشرة موضوعات في ذلك اللقاء. أما اليوم، فهناك فقط موضوعان: التحقيق بشأن التسريب، والعراق.

لم تعطِ الصحافة أو أنا، السجلات داخل قاعة اللقاءات الصحفية بعداً شخصياً. فقد كنا نؤدي عملنا فقط. كان واجبي مساعدة الرئيس في تسويق مخططات وتوضيح آرائه وسياساته بأمانة ودقة، وبالطريقة التي يفضلها. أما مهمة الصحافة فتتلخص في نقل أخبار الرئيس وإدارته، وتحميلنا المسؤولية عن قراراته وسياساته، والتدقيق في طريقته في الحكم، وكذلك طريقة أركانه ومستشاريه. وعادة ما يكون الصحفيون الذين يغطون ما يجري في البيت الأبيض من بين الأفضل في مجال عملهم.

وهكذا، فبعد ظهر يوم الاثنين ذاك، ولم يكن قد مضى على استلامي منصب السكرتير الصحفي سوى أقل من ثلاثة أشهر، كنت مستعداً لخوض معركة كلامية. كان

هناك حشد صحفي كبير في قاعة اللقاءات الصحفية. بعض «الثابتين» (من المصورين) كانوا جاهزين لالتقاط صورة أو اثنتين تتناسب والعناوين التي ستصدر الصفحات الأولى التي ستطبع في صحف البلاد صبيحة اليوم الثاني؛ وإذا استطاعت الصحافة أن تحشرن في زاوية، فستكون الصورة غير مرضية. تمت تهيئة الكاميرات المحمولة العائدة إلى عدة شبكات لأربعة أو خمسة من المصورين وتثبيتها على أعمدة ثلاثية القوائم على بعد ثلاثة أو أربعة أقدام إلى يساري، بالإضافة إلى كاميرا تدور بشكل مستمر بين الداخل والخارج خلف كتفي الأيسر. كانت شبكات الكبل تنهياً للبت المباشر على الهواء وذلك بهدف تغطية واحد من الأخبار الرئيسية في ذلك اليوم: البيت الأبيض قيد التحقيق بسبب ما نقل عن تسريب معلومات سرية عن مسؤول سري - وهذه تشكل جناية محتملة إذا حدثت بشكل مقصود ومتعمد.

أحسست بأنني جاهز تماماً. الجلسة الإعدادية التي كانت بمثابة «منصة قتل»، والتي تدرت عليها قبل عقد اللقاء الصحفي كانت مفيدة جداً (وهي بمثابة لقاء صحفي تمثيلي غير رسمي مع كل من نائبة السكرتير الصحفي ومساعدتها، وهو ما منحني فرصة التدرب على الإجابة على أسئلة وضبط إيقاع إجاباتي). كان كل من كارد وغونز اليز قد أكدا لي سلفاً أن أحداً في البيت الأبيض غير متورط في الكشف عن هوية بليم.

وبما أن الموضوع طرح في الحوارات الصباحية مع الصحفيين، فقد قمت بزيارة للرئيس قبل عقد اللقاء الصحفي للتأكد من موافقته على قلبي في معرض إجابتي عن أسئلة تتعلق باحتمال أن يقوم بطرد أي شخص يثبت تورطه في تسريب معلومات سرية، وخصوصاً تسريب اسم فاليري بليم. أخبرته بأنني أنوي القول إن أي شخص متورط في هذا الأمر لن يبقى في طاقم الإدارة.

وافق الرئيس على ما قلته، وأضاف بحزم: «سأطرد كل من يثبت تورطه في ذلك». لقد حصلت على موافقته الكاملة وغير المشروطة. سألتني فيما إذا كنت قد حثت الصحفيين على التقدم للإدلاء بأي معلومات إذا كانوا يعرفون الأشخاص الذين تسببوا في التسريب. قلت له إنني سأذكر لهم هذا الطلب. قال: «حسنٌ؛ أظن أن عليك فعل ذلك». كنت أشعر

بالأردنيين ينسكب في عروقي وأنا أعطي الإشارة لجوش ديكارد، وهو أحد مساعدي في الفريق الصحفي الذين يبذلون جهوداً كبيرة ولا يدفع لهم سوى القليل كي ينبه إلى أننا سنبدأ بعد دقيقتين، بحيث تستطيع شبكات الأخبار التهيئة لنقل حي ومباشر في اللحظة التي أُلج إلى قاعة اللقاءات الصحفية.

عندما يرى الزوار قاعة اللقاءات في البيت الأبيض، يقولون عادة «إنها تبدو أكبر على شاشة التلفزيون». إنها مكان ضيق وقذر، خصوصاً في الأيام التي تكون فيها معظم المقاعد الثمانية والأربعين مشغولة، ويكون صحفيون آخرون واقفين في الممرات الضيقة. سوف تشاهد تحت الأنوار المبهرة العديد من الميكروفونات وهي تتدلى من السقف، وكذلك المصورين الثابتين، وفرق مصوري الشبكات متلاصقين إلى جانب بعضهم بعضاً لدرجة أنهم يكادون يتسببون في انهيار المنصة؛ في هذا المشهد، لك أن تتخيل الحصول على مقعد مريح.

رفضت بجدة التلميحات التي تضمنتها الأسئلة، وتحديث الصحفيين أن يقوموا بتقديم أي معلومات تشير إلى أن عاملين في البيت الأبيض مسؤولون عن عملية التسريب. كررت التأكيد أن الرئيس يتوقع من كل العاملين في إدارته أن يلتزموا بأعلى معايير الأخلاق المهنية والسلوكية، وأن أحداً لم تمنح له صلاحية تسريب اسم زوجة ويليوسون.

حاول تيري موران، المراسل الرئيس لشبكة ABC News في البيت الأبيض أن يحشرنني في الموضوع الذي كنت قد أكدت عليه في الحوارات التي جرت صبيحة ذلك اليوم ومفاده أن الرئيس متأكد من أن كارل روف لا علاقة له بالتسريب. كانت صورة لقائي مع الرئيس ما تزال حية في ذاكرتي، ولكن من دون قصد مني، غفلت أن أذكر، في معرض إجابتي على السؤال، الأسباب التي حدث بالرئيس إلى عدم توجيه البيت الأبيض إلى تقصي الأمر وكشف جذور هذا اللغط، أو عدم إظهار أي اهتمام في معرفة ما إذا كان كبير مستشاريه متورطاً. وهو ما أدى في الحال إلى التساؤل: كيف «علم» الرئيس بذلك؟

كان من الأسهل إهمال ما جرى لاحقاً بالكلية، لو تم طرحه أثناء الحوارات الصباحية. ففي اللقاء الصحفي المنقول بواسطة عدسات التصوير، «تراقصت حول

السؤال» قبل أن أكرر جملة أستخدمها أحياناً: «لسنا متعودين على مناقشة الأحاديث التي تجري بين الرئيس وكبار مستشاريه».

في جوابي على سؤال طرحته دانا باش من محطة CNN حول السبب الذي دعا الرئيس إلى عدم اعتبار المسألة موضوعاً أخلاقياً نظراً إلى أنه ألزم نفسه حين كان مرشحاً بإعادة فرض معايير الشرف والقيم الأخلاقية إلى البيت الأبيض، قلت: «لقد أرسى الرئيس معايير أخلاقية عالية المستوى وطلب من الأشخاص العاملين في إدارته الالتزام بها. لقد أوضح بشكل غير قابل للبس لجميع العاملين في إدارته أنه يتوقع منهم الالتزام بأعلى معايير السلوك الأخلاقي. ولوثبت أن أحداً في هذه الإدارة أياً كان موقعه، متورطاً في هذه المسألة، فإنه لن يستمر في العمل ضمن إدارته».

تم ترداد هذه الكلمات الأخيرة كثيراً في وسائل الإعلام على امتداد السنوات اللاحقة خصوصاً بعد أن ظهرت إلى الضوء معلومات مهمة. كنت واثقاً كل الثقة في ما قلته بسبب أنني حزت على موافقة الرئيس على قول ذلك، وبسبب أن التزامه بمعايير الشرف والاستقامة، وهو الالتزام الذي كان غالباً ما يردده، محفور في ذهني.

عندما أعلن عن ترشحه للرئاسة سنة 1999، قال بوش: «سوف نثبت أن السياسة، بعد حقبة تم فيها تمرغ المثل والقيم العليا بالوحل، يمكن أن تكون أسمى وأفضل. سوف نمح بلادنا فرصة لبدية جديدة بعد موسم من التشكيك بالقيم».

في الثاني والعشرين من شهر كانون الثاني، يناير، سنة 2001، اليوم الأول لنا في البيت الأبيض، ذكرنا الرئيس جميعاً نحن العاملين في إدارته، وذلك في احتفال أداء القسم العلني لكبار أركان العاملين في البيت الأبيض، بضرورة الالتزام «بالمعايير السامية التي تعد من متطلبات المناصب العليا» وتجنب «حتى مجرد السماح بظهور المشكلات».

كان التزامه بالمثل الأخلاقية العليا قد جعل العديد منا، نحن العاملين معه، فخورين بتلبية النداء كي ننضم إلى فريقه. كنا نؤمن بأن هذا الرئيس ملتزم بشكل لا يقبل المساومة، بأشياء أفضل مما رآه الأمريكيون من أسلافه من القادة المنتخبين. كما أنه بنى سمعته جزئياً على أساس أنه يقول ما يعني، ويفعل ما يقول.

الآن، وبعد سنتين ونصف على انتخابه، بدأ السؤال يدور في أذهان الناس، حول ما إذا كانت هذه الإدارة ما تزال ملتزمة بهذه المعايير الأخلاقية السامية.

انتهى اللقاء الصحفي بعد خمس وأربعين دقيقة على بدايته. كان الوقت مناسباً كي أبدأ بتخفيض نسبة الأدرينالين في دمي بعد هذه الجلسة المشحونة، وأستمتع باللحظة. كانت ردة الفعل المتمثلة في المحفوظات التي تم إيدؤها بعد اللقاء الصحفي من قبل نوابي ومساعدتي إيجابية جداً.

كانت النسخة الرسمية المكتوبة التي أصدرها البيت الأبيض للقاء الصحفي ذاك تبلغ اثنتان وثلاثون صفحة. الصفحات الأربع والعشرون الأولى كانت مكرسة للتحقيق بشأن التسريب. أكثر من مائة وعشرة أسئلة على امتداد ثلاث وثلاثين دقيقة ونصف الدقيقة مرت قبل أن نناقش في موضوعات لا علاقة لها بالتحقيق حول التسريب.

تلقيت الكثير من العناق عصر ذلك اليوم تعبيراً عن السعادة بالطريقة التي أدت فيها اللقاء تحت كثير من الضغط. تلقيت المديح من زملائي في البيت الأبيض وفي الإدارة، وحتى من عدد من الصحفيين المتواجدين في البيت الأبيض. حتى أن بيل بلانت، وهو صحفي ساخر مخضرم يعمل مراسلاً لصالح شبكة CBS News في البيت الأبيض، قال لي: «شاهدت الكثيرين ممن شغلوا منصب السكرتير الصحفي في مواقف صعبة. لم يكن ما حدث اليوم سهلاً أبداً. أريد فقط أن أقول إنك قمت بعمل جيد».

عندما التقيت بالرئيس في وقت لاحق من ذلك اليوم، قال كالأخريين: «قمت بعمل جيد، اليوم». عبرت له عن تقديري لملاحظته من دون أن أعرف أنه بالفعل شاهد أي جزء من اللقاء، أو أنه ببساطة أعلم عن فحواه بواسطة زملائي من كبار الموظفين.

لا أعرف إذا كان هذا أفضل أداء قمت به في غرفة اللقاءات الصحفية، لكنني شعرت بالارتياح لما قمت به، وحتى أن شعوري أصبح أفضل بعد أن تلقيت طائفة من العبارات اللطيفة على امتداد ذلك اليوم. أظهرت أنني على الأقل جاهز لأقوم بما علي القيام به للمساعدة في توجيه دفعة سفينة البيت الأبيض في عهد بوش التي تمخر عباب المياه المضطربة في بحر حملة إعادة انتخابه. كانت نشرات الأخبار الليلية الثانية على التوالي،

تبت في عناوينها الرئيسة قصة التسريب؛ تماماً كما كانت تفعل برامج الصباح الحوارية
والصحف في اليوم الثاني.

لن تكون تلك، المرة الأخيرة. وكالحرب التي تقبع في جذور الفضيحة، فهي لن تختفي
في أي وقت قريب.



obeyikandil.com